لا يُذكر الدستور اللبناني إلا ويتبادر اسم ميشال شيحا الى الذكر. فقد كان نائبا عن بيروت في دورة 1925-29 قبل إعلان الاستقلال وكان من أبرز من عملوا على صياغة الدستور إضافة الى زميليه بترو طراد وعمر الداعوق، كما حذر مبكراً من تقسيم فلسطين، وأكد في كل كتاباته أن الشعب الفلسطيني شعب واحد بغض النظر عن الديانات السماوية الثلاث التي ينتمي إليها أفراده. هذا الكتاب الصادر بالانجليزية يتضمن بعضاً من مقالاته حول القضية الفلسطينية

ترجمة إنجليزية لمقالاته الفرنسية عن فلسطين

ميشال شيحا حذر مبكرا من التقسيم وتحويل «الشرق الأدنى» إلى «المتوسط»

لندن: نهى جريج

عن مؤسسة «ميشال شيحا» اللبنانية ودار «ستاسي انترناشيونال» البريطانية، صدر قبل أيام في لندن كتاب جديد يحتوي على مقالات مترجمة للباحث والكاتب الصحافي الراحل ميشال شيحا عن القضية الفلسطينية.

الكتاب باللغة الإنجليزية، وهو يحتوي على 116 مقالة مترجمة عن الفرنسية مما كان ميشال شيحا قد كتبه ضد وحول تقسيم فلسطين في جريدته الصادرة في بيروت في ذلك الوقت. مهد للكتاب كريس دويل Chris Doyle مدير مجلس تعزيز التفاهم العربي - البريطاني في لندن (CAABU). الذي ذكر في مقدمته أن شيحا هو واحد من الرعيل العربي الذين يجب أن تشكل كتاباتهم وآراؤهم ورؤاهم مادة أولية يقرأوها واضعو الخطط السياسية في الغرب الذين يرون الى حد بعيد أن العالم العربي عالم خاو خال من المفكرين، مليء بشعوب انهزامية متخلفة. ويرى كذلك أن شيحا مغمور نسبيا بالنسبة الى القراء باللغة الإنجليزية وأن ترجمة هذه المقالات خطوة مهمة نحو تصحيح ذلك. لكن دويل يتساءل: لو أن ميشال شيحا ما زال معنا اليوم، هل كانت آراؤه تلقى لها استماعا خارج المشرق العربي أم انها كانت تُطرح جانبا وتقع على آذان صماء كما حصل لها قبل نصف قرن من الزمان؟ ولا يفوت دويل أن يتساءل ما إذا كانت هذه الكتابات قد عفا عليها الزمن وبعد تعد ذات قيمة، ولكنه يجد أن أعمال المفكرين الكبار تصمد أمام اختبار الزمن، و[illegible] والأفكار التي تحويها هذه المقالات ما زالت لها الجدوى بعد كل هذه

شيحا: إن أي إنسان عاقل ينظر من قمة جبل حرمون لا بد أن يتبين أنه يجب أن يكون باستطاعة المسيحيين والمسلمين واليهود أن يعيشوا معا كمواطنين في دولة واحدة وان تكون لهم حقوق متساوية وأن يتمتعوا جميعا

العقود (ص18).

لقد عاش ميشال شيحا (1891-1954) الأحداث التي أدت إلى تقسيم فلسطين وقد رفع صوته عاليا ضد التقسيم مدافعا عن حقوق الشعب الفلسطيني ومحذرا الى أن الشعب الفلسطيني شعب واحد بغض النظر عن الديانات السماوية الثلاث التي ينتمي إليها أفراده. ففي مقال له في 9 أكتوبر (تشرين أول) 1946 نجد شيحا يعرض لما تتضمنه الاقتراحات التي قدمها الجانب الأنجلو - أميركي آنذاك، باعتبار ان مضمون تلك الخطط والحلول المقترحة يؤدي الى التوطين كخطوة أولى وإلى جلب مائة ألف يهودي آخرين إلى الأرض الفلسطينية تعزيزا للجانب السكاني اليهودي وعلى أمل أن يمهد ذلك ويسهل عملية قسم الأرض المقسمة الى دولتين (ص36). ويمضي شيحا ليصف الوضع السكاني القائم فيقول:

«عدا عن بعض الأماكن بما في ذلك مدينة تل أبيب، حيث جميع السكان من اليهود، هنالك تمازج سكاني كبير بين الناس من مختلف المذاهب الدينية في فلسطين بحيث تبدو محاولة قسم البلد عبر خطوط المذاهب الدينية محفوفة بالمشاكل.

إن أي إنسان عاقل ينظر من قمة جبل حرمون لا بد أن يتبين أنه يجب أن يكون باستطاعة المسيحيين والمسلمين واليهود أن يعيشوا معا كمواطنين في دولة واحدة وان تكون لهم حقوق متساوية وأن يتمتعوا جميعا بعيدة النفاذ للأحوال الشخصية». وكان يرى أن الحل يكمن في «المسار الطبيعي للأشياء، الحل الإنساني، الذي يوصل فلسطين الى التنظيد والى الازدهار كما ولو بأعجوبة. ولكن، كما هي الحال في أغلب الأحوال، ان الخيار العقلاني والمنطقي الأمثل هو بالضبط الخيار الذي يُعرض عنه ويُرفض» (ص37).

برز ميشال شيحا في 1920 مع إعلان دولة لبنان الكبير أيام الانتداب الفرنسي. وقد كانت له اليد الطولى في الدفع الى هذا الإعلان وأيضا في رسم حدود الدولة اللبنانية وإرساء مؤسساتها. قبل ذلك كان قد درس في الجامعة اليسوعية في بيروت ثم عمل في بنك شيحا وفرعون حتى 1915 حين هاجر الى مصر لدى احتدام الحرب العالمية الأولى، وكان لبنان يومذاك تحت الحكم العثماني. في مصر أكب على دراسة القانون وبدأ العمل في السياسة مع فريق من زملائه ومن ثم بدأت تتبلور لديه نظرته السياسية حول مستقبل لبنان الذي عاد اليه حالما وضعت الحرب أوزارها.

ولا يُذكر الدستور اللبناني إلا ويتبادر اسم ميشال شيحا الى الذكر. فقد كان نائبا عن بيروت في دورة 1925-29 قبل إعلان الاستقلال وكان من أبرز من عملوا على صياغة الدستور إضافة الى زميليه بترو طراد وعمر الداعوق. في

بقوانين بعيدة النفاذ للأحوال الشخصية

1937 أقدم، مع مجموعة من أصدقائه، على شراء صحيفة Le Jour اللبنانية الناطقة بالفرنسية وظل مواظبا على كتابة المقال الافتتاحي فيها حتى وفاته.

المقالات الواردة في الكتاب تشكل، من حيث توالي الأحداث السياسية التي تعرض لها، مجموعة وثائقية جيدة لا بد منها للدارسين المهتمين بالتاريخ والأحداث السياسية المتعلقة بفلسطين وجوارها في أواسط القرن العشرين.

ولنقتطف، على سبيل المثال، مقطعا مما قاله شيحا في 6 أيار (مايو) 1953 وكان قد أُعلن في أميركا أن وزير الخارجية الأميركي جون فوستر دالس على وشك أن يقوم بزيارة الى «الشرق الأوسط» (كان قد بدأ استعمال مصطلح «الشرق الأوسط» يشيع ليعني منطقة حوض البحر المتوسط بدلا من مصطلح «الشرق الأدنى» الأدق).

يقول شيحا: «لا شك أن زيارة وزير الداخلية الأميركي الى الشرق الأدنى ستُرى على أنها زيارة بالغة الأهمية. والمأمول في المقام الأول ألا يخلط السيد جون فوستر دالس، ولو ذهنيا على الأقل، بين الشرق الأدنى والشرق الأوسط... فهو ولا شك سيستطيع أن يرى الفرق بين الحياة الروحية في حوض البحر المتوسط ومثيلتها في المحيط الهندي.

سيخوض السيد جون فوستر دالس في مشاكل تهم العالم بأسره.

وما سيراه السيد فوستر دالس بأم عينه قد يجعله يفهم ما يبدو أن بلاده قد عجزت عن فهمه حتى الآن: أن السياسة لها الاعتبار الأول قبل الاقتصاد في كل المسائل الأساسية...» (ص138)

أشرف على تحرير المقالات التي يضمها الكتاب الدكتور سمير خلف أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في بيروت. وحيث أن المقالات مرتبة حسب الترتيب الزمني الذي وردت فيه أصلا في الصحيفة فقد صنف الدكتور خلف هذه المقالات تحت ثلاثة عناوين أو موضوعات رئيسية هي أولا مقالات 1945-47 أي الفترة التي سبقت التقسيم، ثم مقالات 1948-50 وهي الفترة التي جرى فيها التقسيم ثم مقالات 1951-54 أي فترة استمرار الخلافات والنزاع حتى وفاة شيحا في 1954. مؤسسة ميشال شيحا في بيروت هي التي أشرفت على الترجمة وحبذا لو كان الكتاب يحوي نبذة تعريف مستقلة وافية عن حياة ميشال شيحا وأعماله الأدبية الأخرى.

يقع الكتاب في 174 صفحة من القطع الوسط وقد صدر عن دار Stacey International في لندن عام 2008.